مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (1)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (1) 2015

جهود النحويين القدامى في تأسيس الحدود النحوية

الدكتور سامي عوض *
يوسف عبود **

(تاريخ الإيداع 29 / 9 / 2014. قبل للنشر في 14 / 1 / 2015)

□ ملخّص □

لا بدّ لكلّ علم من علوم الإنسانية من وضع مصطلحات تخصّه ، ينفرد بها عن غيره من العلوم وفق منهج واضح يفسّرها ويشرح ألفاظها ، تشكّل في نهاية المطاف تعريفات جامعة مانعة ، لها شروطها وأحكامها وضوابطها تُعرفُ باسم الحدود .

تطمحُ الدراسة الآتية إلى تعريف القرّاء بملامح الوعي النقدي لمصطلح الحدود النحوية ، حيث تتناولُها على مستويين : المستوى الأول يغطي بالدراسة مرجعية هذا المصطلح والأسس التي يبنى عليها في الدراسات الإنسانية ، ثم يفتش عن عوامل نشأته ، ويضيء جوانب تطوّره عند أهم نحاتنا القدامى . كما يستخلص الشروط اللازمة لبناء الحدّ في النحو .

أما المستوى الثاني فيتكامل معه ويعززه بالأمثلة التطبيقية حيث يثمّن الجهود التي بذلها النحويون العرب في تشييد حدود مصطلحاتهم النحوية ، ويبين أوجه التجديد في صناعتها وفق الأسس الموضوعية والشروط العلمية التي يرتكز عليها بناء الحد . ثم ختمت هذه الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها .

الكلمات المفتاحية : الحدود النحوية ، الرَّسوم ، التعاريف ، القواعد .

*أستاذ – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
**طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (1)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (1) 2015

The Oldest Grammarians Efforts for Constructing Grammatical Limits

Dr . Sami Awad*
Yusuf Abbood **

(Received 29 / 9 / 2014. Accepted 14 / 1 / 2015)

□ ABSTRACT □

Each branch of humanity sciences must have its own terminology، which differ from others according to plain method in which its vocabulary must be interpreted and explained ، eventually this vocabulary must form specific comprehensive definitions ، which has its rules and codes as we defined "limits" .

The following research aspire to define the readers with the critical awareness features of grammatical limits ، where handles through two levels:

The first level ،through its studies، covers the authority of the idiom and the bases of the human studies ، then turns to prescribe the grammatical limits ، then he looks for the elements of its growing up، and throws light on the aspects of its development by our important ancient grammatists .

Whereas the second level completes and promotes the first with practical examples in which it evaluates the efforts the Arab grammarians exert in building limits in their grammatical terminology .it shows the aspects of the renewal in its industry according to the objective rules and scientific condition limit building depends on . Thereby to seal the most important research results .

Keywords : Grammatical limit ، Designation ، Identity ، Rules .

***Professor , Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University Lattakia , Syria .**
****Postgradute Student, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia , Syria .**

مقدمة :

يعتمد العلماء في أبحاثهم وتجاربهم ، خاصةً في مجال دراساتهم للعلوم الإنسانية ، على التعاريف التجريبية لمصطلحاتهم ، التي يسَعَون من خلالها إلى صياغة المفاتيح الأولى لعلومهم ، ثم يتركونها عُرْضَةً للتعديل والتحديث حتى تكتمل صورتها فتسمى عندئذ باسم الحدود .

وعلى الرغم من أن " الإحاطةَ بحدود الأشياء ورسُومِها صعبةُ المَسالك ، غيرُ مألوفةٍ ".[1] كما يقول الكندي إلا أن النحويين العرب احتاجوا إلى أن يشيدوا حدود مصطلحاتهم بخصوصيةٍ وتفرّدٍ ، فجاءت هذه الحدود مختلفةً عمّا هي الحال عليها في بقية العلوم ؛" لأنّ غرضَهم غيرُ غرضِنا ؛ ومَغْزاهُم غيرُ مغزانا ".[2]

في النحو العربي يعدّ الحدُّ حقيقةً صورةً مُثلى لتعريفه لفظاً ومعنى ، إلا أنه يتميّز عن التعريف بقدرته على ضَبْط المصطلح بحقائقَ ومعارفَ عقليةٍ ، وألفاظٍ واضحة ودقيقة ، وعباراتٍ مختصرة ومفيدة ، تخصّصه وتُبعده عن اللّبس والغموض ، وتقرّبُه من تعيين المقصود منه .

إنَّ دراسةُ الحدّود النحوية عند أهمّ نحاتنا القدامى تفترض نشوءها مع أولى محاولاتهم لتشكيل معالم لغتهم الأمّ . فمرحلة البناء والتشييد بدأت منذ أنْ وُضِعَ النحو ، ولم يتوقفْ تحديثُها على الأرجح حتى نهايةِ القرن التاسع الهجريّ . كانتْ حافلةً بالحياة في كلّ عصرٍ من عصور التأليف النحوي ، وكانت تُنبئ عن إمكانية التغيير ، وتضيء جانباً من جوانب نموّ الفكر اللغوي ، وتحمل النحويين في كلّ وقت لإعادة قراءتها على المستوى الذي يقترحُه العقل ، وتستريحُ إليه النفس ، ويَرضى به الذوق النحوي .

أهمية البحث وأهدافه :

الحدود النحوية منارة أسرار النحو ؛ فمنها تنطلق دراسة مسائله وأحكامه ، وعليها تتأسس مصطلحاته وقواعده وفق معايير علمية ومنهجية . هذه الدراسة تحملُ بعض الميزات والخصائص في الطريقة التي يتمّ بها توضيح مشكل الحدود . لذلك بُنيت أهدافها العامة على أمرين : أولهما إثراء الحصيلة اللغوية للقارئ فيما يتعلق بالحدّود النحوية عند أهم نحاتنا القدامى ، وخصائصها ، وفوائدها . وثانيهما تعريف القارئ بشروط صياغتها وطريقة توظيفها الفعلي في النحو والعلوم الأخرى . أما أهدافها الخاصة فسَعَت إلى تعزيز قدرة القارئ على :

- الربط بين مفهوم الحد لغة واصطلاحاً ، وبين مفهومه في العلوم الأخرى .
- تحديد هوية المصطلح النحوي استناداً إلى هذه الحدود .
- التمييز بين ما يكون تعريفاً ، أو رسماً ، أو قاعدة نحوية ، في ضوء مواقف نحاتنا القدامى من الحدود .
- توضيح درجات تنامي التجربة النحوية فيما يخصّ معرفة حدود مصطلحات النحو .
- تحليل عبارات الحدود وتركيبها على أساس أحكامها الحدية .

خطة البحث ومنهجيته :

تَوضّعتْ خطة البحث على مستويين إجداثيين : الأول نظري ، والآخر تطبيقي يستند إلى الأول ويعزّزه وهذا ما دفعها لتسير في ثلاثة مسارات بحثية هي : معرفة المفهوم ، وإجراءات المصطلح ، وإسقاط تلك الإجراءات على حدود النحويين . وهذه هي العناوين الرئيسة للبحث .

---

[1] – **عبد الأمير الأعسم ، *المصطلح الفلسفي عند العرب* ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط2 ، 1989 ، ص 189.**

[2] – **أبو القاسم الزجاجي ، *الإيضاح في علل النحو* ، تح : مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1979، ص48.**

المسارُ الأول تطلّب معرفةَ المادة البحثية التي تتعلّق بالمفاهيم والأسس المعرفية ، وعليها سيبني القارئُ تصوراته عن الحدود بشكل عام ، ويثبّت معلوماته الجديدة التي تتولد عنها في أثناء استعراض مراحل نشوء المفهوم وتطوّره واكتمال صورته .

ومما قوّى هذا المسار لجوءُ البحث إلى استراتيجية الملاحظة والتّتبع ، حيث استطاع أن يرصدَ مصطلحَ الحدّ في بيئاته العلمية التيُ وِلِدَ فيها ، وقد ضَمّت أيقونتُه في حقليها المعجمي والاصطلاحي أهم مفرداته ومعانيه وكان الرافدَ الأكبر لها ما اختارَه البحثُ من آراء النحويين القدامى التي تعزز عنده الحكم عليه .

والمسار الثاني يتعلق بالإجراءات ، حيث توجّهت نحو استنباط المعايير العقلية والمنطقية التي تأسست عليها حدود النحويين القدامى ، بالإضافة إلى تحديد المعايير الموضوعية في ضبطها . وكانت استراتيجيةُ الاستقصاء خيرَ معِين على ذلك ، إذْ تمكّن البحثُ بشواهدَ من كلامهم من إسقاطِها على تطبيقاتهم .

أمّا المسارُ الثالث فسَعَى إلى تحقيق مضمون البحث بعمليتي التحليل والتطبيق ، حيث ذَكَرَ أهمَّ الآراء التي كان لها دورٌ في الكشف عن عناصر القوّة والضَّعفِ في عبارات حدودهم ، وقد تمَّ ذلك من خلال تقسيمِ عبارات الحدود إلى أجزاءٍ بسيطةٍ ، وبيانِ ما خالفَ منها قواعدَ النحويين وأصولَ الوَضْعِ .

واختيارُ البحث لبعض الآراء دون غيرها لتفسيرِها ، وتحليلها ، وبيانِ إمكانية تطبيقها بالمعايير التي توصّلت إليها الدراسةُ النظريةُ ، يهدف إلى الوقوفِ على حقيقة الفكر النحوي في مسألة الحدود ، والذي تميز بثلاث صفات رئيسة هي : الفكر الجدلي والفكر الناقد ، والفكر الإبداعي .

وقد تنوّعتْ منهجيةُ الكتابة وأساليبُ التعبير في تلك الخطّة البَحثية ؛ حيث فرَضَتْ طبيعةُ البحث العودةَ تاريخياً إلى المصادر الأولى لتعريفات النحويين ، فاستُخدِم لذلك المنهج التاريخي والنمط السّردي بأدواتهِ وعباراته . ولمّا انتقلَ البحثُ إلى الناحية التطبيقية احتاجَ إلى المنهج المقارن كمنهجٍ رديف ، للموازنة بين الآراء المختلفة ، واستنتاجِ الحلول المُثلى في صياغة الحدود . وقد آثَرتُ استخدامَ النمط التفسيري ليناسب التحليل والنمط البرهاني ليناسب الاحتجاج بالبراهين والأدلة من كلامهم .

وأخيراً جَمعَتْ خاتمةُ البحث معلوماته بشكلٍ مختصر وواضحٍ، وأبرَزت أهمَّ النقاط الرئيسة التي توصل إليها.

أولاً : مفهوم الحدّ :

حدّ أي مصطلح بعبارة بسيطة هو القدرةُ على ضَبْطه بضوابطَ عقليةٍ دقيقة ، وبعباراتٍ واضحةٍ قصيرة تُبْعده عن اللَّبس ، وتقرِّبه من إفادة المقصود ؛ لذا تشترك كلُّ العلوم الإنسانية في وَضْع حدود جامعةٍ مانعة لمصطلحاتها العلمية وفقَ منهجٍ واضح يفسِّرها ويشرحها .

1 – الحدّ في اللغة والاصطلاح :

ورد الحدّ في اللغة بعدّة معان ، فهو بمعنى الفَصْل ، يُقال: فَصلُ ما بينَ كُلِّ شيئين حَدٌّ بينهما . ومُنْتَهَى كُلِّ شيءٍ حدُّه .[3] واكتسب معنى المَنْع حين قِيل للسجّان : حدّادٌ ؛ لأنَّه يَمْنَعُ من الخروج .[4] أما في الاصطلاح فهو:" قولٌ دال على ماهية الشيء وقيل : قولٌ يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز ، وقيل: هو قول يقوم مقام الاسم في الدلالة على الماهية ".[5] فالحدُّ كما نلاحظ تعريفٌ بقولٍ أو عبارة ، وهي بمثابة المعرِّف له ومعرِّف الشيء لا يكون

---

[3] – **الخليل بن أحمد الفراهيدي ، *كتاب العين* ، تح : مهدي مخزومي ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط1 ، 1988، ج19/3 .**

[4] – **إسماعيل بن حماد الجوهري ، *تاج اللغة وصحاح العربية*،تح: أحمد عطار، دار العلم ، بيروت، ط4 ،1987، مادة حدد 462/2.**

[5] – **جلال الدين السيوطي، *مقاليد العلوم في الحدود والرسوم*، تح:محمد عبادة ، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط1، 2004، ص34.**

إلا بما يساويه فيُعقل منه الدلالة على ماهية الشيء المعرَّف وصورته في الذهن . أما الفَصْلُ والمَنْعُ ومنتهى الشيء والاشتراك والتميّز فصفات له وإمارات عليه .

2 – الحدّ في القرآن الكريم والحديث الشريف :

وردت كلمة الحدود في كتاب الله عز وجل بمعنى أحكام الدين ، قال تعالى : (تلكَ حدُودُ اللَّهِ فلا تَقْرَبُوها كذلكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آياتِه للنَّاس لعلَّهُمْ يَتَّقُونَ) البقرة 187 . وقال تعالى : (فإنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حدودَ اللَّهِ فلا جُنَاحَ عليْهِمَا فيمَا افْتَدَتْ بهِ تلكَ حدُودُ اللَّهِ فلا تَعْتَدُوها ومَنْ يَتَعَدَّ حدودَ اللَّهِ فأولئِك هُمُ الظَّالِمونَ) البقرة 229 . وقال تعالى : (تلكَ حدودُ اللَّهِ ومَنْ يُطِعِ اللَّهَ ورسولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ) النساء 13. وقال تعالى : (ومَنْ يَعْصِ اللَّهَ ورسولَهُ ويَتَعَدَّ حدودَه يُدْخِلْه ناراً خالِداً فيها) النساء 14 . حدود الله التي جاءت في الآيات الكريمة هي أحكام الدين التي لا يجب تجاوزها ، وقد ذَكَرَ الشيخ الطوسي ت(460 هـ) في بيان معنى قوله تعالى (تلك حدود الله) أوجهاً عديدة منها: المَنْعُ ، والدَّارُ ، والفَرْضُ والفَرْقُ بين الشيئين ، ونهاية الشيء التي تمنع أنْ يُدخلَه ما ليسَ منه وأنْ يخرُجَ عنه ما هو منه .[6] أمّا نَهْي الله عزَّ وجلّ عن الاقتراب منها إنما جاء على سبيل التنبيه كما يقول المفسرون ؛ فلقد نَقَلَ الطَّبْرَسي ت(548 هـ) عن الزّجاج ت(311 هـ) أنَّ القصد من ذلك هو تنبيه المؤمن كي لا تدفعه نفسه إلى الخروج عليها والعمل بخلافها ، ثم قال : " حدودُ الله؛ أي: الأمكنةُ التي لا ينبغي أنْ تتجاوز ".[7] ومن هنا جاء قول رسول الله(صلى): ادرُؤوا الحُدودَ بالشُّبُهاتِ .[8]

3 – الحدّ في الفقه والتشريع الإسلامي :

لم تغب عن الحد المعاني الدينية ، ففي كتب الفقهاء برزت المصطلحات الفقهية التي دارت وقتها بين أئمة الدين كعامل مساهم لاعتماد منهج يقوم على رَسْمِ حدودِها ، وإفراد أصولها وضبطها ، وتمييز فروعها وتقييدها بما يتوافق مع ما جاء في كتاب الله كأنهم وقفوا " على خط الفصل بين ما أحلَّ اللهُ وما حرَّم حتى لا يتجاوزوا ما أحَلَّ اللهُ إلى ما حَرَّمَ ".[9] وقد جمع السمعاني ت(489 هـ) بين المعاني اللغوية والدينية لكلمة الحدّ فقال:" الحدّ هو اللفظُ الوجيزُ المحيطُ بالمعنى ، والجامعُ المانعُ . وقيل : معناه أنَّه يجمعُ الشيء المقصودَ به ، ويمنعُ دخولَ غيرِه عليه . وقيل : الحدّ هو النهايةُ التي إليها تمامُ المعنى . وحدودُ الدَّار مأخوذةٌ من هذا ؛ لأنَّها نهاياتُ الأمْلاكِ . وكذلك حدودُ الله تعالى التي ضَرَبها لفرائِضِه نهاياتٌ لها... وسُمِّيت العقوباتُ حدوداً ؛ لأنَّها تَمْنَعُ وتَرْدَعُ ".[10] فالمَنْع، والرَّدْع، والتَّجاوز لحدود الله دفعت أهل الفقه لضبط مصطلح الحدّ بحدود مُحكمة وواضحة.

بالإضافة إلى أن معرفة الحدود كانت ضرورية للفقهاء وعلماء المسلمين كافةً، فأبو الوليد الباجي ت(474 هـ) استفتح كتابه المنهاج ببيان مفهوم الحدّ وشروطه ، وأكّد على أهمية معرفة الحدود لدى المتناظِرين، يقول: " أوّلُ ذلك معرفةُ الحدّ ، وبيانُ حقيقته : الحدُّ هو اللفظُ الجامعُ المانعُ ، ومعناهُ : الذي يجمعُ المحدودَ على جنسه ويحصرُه ، ويمنعُ ما ليس منه أنْ يدخلَ فيه ، وما هو منه أنْ يخرجَ عنه".[11]

---

[6] – ينظر : أبو جعفر الطوسي ، *التبيان في تفسير القرآن* ، تح : أحمد العاملي ، دار إحياء التراث ، القاهرة ، د.ط.ت ، ج136/2.

[7] – الفضل بن الحسن الطبرسي، *مجمع البيان في تفسير القرآن*،تح:محسن العاملي،مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، 1995،ج38/3.

[8] – ابن بطال ، أبو الحسن علي ، *شرح صحيح البخاري* ، تح : ياسر بن إبراهيم ، دارالرشد ، الرياض ، ط2 ، 2003 ، ج456/8.

[9] – أبو إسحق الشاطبي ، *الموافقات* ، تح : مشهور آل سلمان ، دار ابن عفان ، الرياض ، ط1 ، 1997 ، ج239/5.

[10] – ينظر:أبو المظفر السمعاني، *قواطع الأدلة في الأصول*، تح:محمد الشافعي،دار الكتب العلمية، بيروت،ط1 ،1997،ج33/1–34.

[11] – أبو وليد سليمان الباجي،*المنهاج في ترتيب الحجاج*،تح:عبد المجيد تركي،دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط2001،3،ص10–11.

وقد فرّقوا بين الحد والتعريف ، فدلالة التعريف على المحدود برسومه وعناصره هي دلالة تضمن ؛ لأنه "عبارة عمّا يميّز الشيء عن غيره تمييزاً غير ذاتي".[12] أما دلالة الحدُّ على ذات المحدود فهي دلالة مطابقة لأنه مأخوذ من خصائصه. فإن كان ذاتياً قيل فيه: هو هو على الحقيقة لا الوضع، كقولهم في حدِّ العلم:" تبيينُ المعلومِ، أو معرفةُ المعلومِ، أو دَرْكُ المعلومِ على ما هو به، والأحسنُ هو اللفظ الأخيرُ . والذي قاله بعضهم: إنه إثباتُ الشيءِ على ما هو به، فاسدٌ؛ لأنَّ المعدومَ معلومٌ ...وإذا لم يكنْ الحدُّ جامعاً لم يكن صحيحاً ".[13]

وانطلاقاً من هذا ، اقتضى الأمر منهم أن يضعوا الحدّ في ميزان ثنائية التمام والنقصان ليميزوا بين عبارة الحدّ ورسوم الحدّ ، فالرسوم تساويه لأنها تصفه أو تدل عليه دلالة العلامة ، فيتوخوا بذلك القول الذي لا يعبّر عن ذات الشيء حقيقة ، فإنْ دلّت العبارة على ذات المُعَرَّف بكلّ عناصره وجميع خواصه كانت حدّاً حقيقياً تاماً وإلا فهي ناقصة ، كقولهم في حدّ الاجتهاد : " استفراغ الوسْعِ وبَذْلُ المجهود في طَلَبِ الحُكْم الشرعي".[14]

4 – الحدّ في المنطق والفلسفة :

فرّق الفلاسفة بين الحدّ والتعريف ، فقالوا:" الأول يدلّ على ماهية الشيء ، ويتركّب من الجنس والفصل في حين أنَّ الثاني لا يُقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها . فكلُّ حدٍّ إذاً ، تعريفٌ وليس كلُّ تعريفٍ حداً ".[15] ثم فرقوا بين الحدّ في وصفه ماهية المحدود ، وبين رَسْمِهِ الذي هو من لوازمه ولواحقه فقالوا:" الحدّ يتألف من الذاتيات ، والرَّسْم من العَرَضيات ... والذاتياتُ هي أمورٌ داخلةٌ وتدلُّ على شيءٍ هي ماهيتُه ، والعرضياتُ خارجةٌ وتدلُّ على شيء هي آثارُه وعوارضُه. فسمِّي التعريفُ بتلك حدّاً وبهذه رَسْمَاً".[16] أما أنواع الحدود عندهم فهي: القولُ الشارحُ للاسم والنائبُ عنه ..والحدُّ بالحقيقة ، وهو الذي يكون مُفهماً للذات الموجودة بعلّتها ... والحدّ الذي هو نتيجةُ البرهان ... ومن الحدود ماهي معروفةٌ بنفسها ، وهي مبادئُ العلوم التي لا برهانَ عليها ، ولا تُستنبط من البرهان.[17] كما أن لفظ الحدّ يجب أن يدل على معناه دلالة المطابقة بالنظر إلى المعنى الواحد من الجملة ، وهو هنا تام أو ناقص ؛ " فإن كان مع ذِكْر جميع الذاتيات العامة والخاصة فتامّ كحدّ الإنسان بأنّه الحيوان الناطق ، وإلا فناقص كحدّه بأنه الجوهرُ الناطق أو الناطق فقط ".[18]

لذلك اتسم الدرس الفلسفي بالفرضيات والبحث عن ماهية الأشياء وتعريفها ، وتحديد جنسها وفَصلها ، فإذا اكتملت صورتها أدخلوا كل عناصرها ومتعلقاتها في عبارة واضحة ، وأصبحت في قاموسهم حدوداً .

5 – مفهوم الحدّ عند أهم نحاتنا القدامى :

تتفق معظم المصادر على أنَّ " أولَ مَنْ وضَع علمَ العربية ، وأسّس قواعده ، وحدَّ حدودَه ، أميرُ المؤمنين عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي ".[19] الذي كتب أربع ورقات في النحو عُرفت في كتب

---

[12] – **سيف الدين الآمدي،*المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين*، تح:حسن الشافعي،دار وهبة،القاهرة، ط2 ،1993،ص74.**

[13] – **أبو المظفر السمعاني ، *قواطع الأدلة في الأصول* ، ج23/1 .**

[14] – **المصدر السابق ، ج307/2 .**

[15] – **جعفر آل ياسين ، *المنطق السينوي* ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط1 ، 1983 ، ص27 .**

[16] – **ابن سينا ، الحسين بن عبد الله ، *الإشارات والتنبيهات* ، تح : سليمان دنيا ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ، 1983، ج136/1 .**

[17] – **ينظر : ابن رشد محمد بن أحمد ، *شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان* ، تح: عبد الرحمن بدوي ،المجلس الوطني للثقافة والعلوم ، الكويت ، ط1 ، 1984، ص 133– 134 .**

[18] – **سيف الدين الآمدي ، *المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين* ، ص74 .**

[19] –**ابن الأنباري، كمال الدين ، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، تح:إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985، ص17.**

المصادر باسم التعليقة . وتعدُّ هذه الورقات أولى تباشير الحدود ؛ إذْ رَسَمها على أبواب النحو كباب التعجب وباب الفاعل وباب المفعول .[20]

في القرن الثاني الهجري كانت الحدود مبعثرة في كتبهم ، ومقيدة بعض الشيء بقيودٍ فَرَضَها تنوّعُ مقاصدهم في التأليف ، وانشغالُهم بتوصيف لغتهم ووَضْعِ قواعدها ومسائلها . وقد أجْلَتْ تلك الكتب التباساً بين مفهوم الحدّ كمصطلح له أصوله وأحكامه ، وبين رسومه ومرادفاته الدالة عليه . ربما أدرك سيبويه ت(180هـ) حساسية موضوع الحدود فابتعد عن ذِكْرها ، واكتفى بالأمثلة وبما وَقَع عليه أهل اللغة تخلّصاً من لإشكالات ، التي قد تُخرجه عن مقاصده من كتابه . فهو عندما يذكر الاسم يعرّفه بالأمثلة فيقول:" فالاسم رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ".[21] ولا يريد أن يحدّ الاسم على الإطلاق . أحياناً يخرج عن قصده ويريد التعريف ، كتعريفه الفعل بأنه ما دلَّ على حدث مقترن بزمن ، أو كان يقصد معناه اللغوي كحدّه النصب ووحدّه التثنية...وغير ذلك.[22] أو كان يوصّفه في بابه كقوله في المفعول لأجله:هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذر".[23]

في القرن الثالث الهجري لم تتخطَّ جهود النحويين في تأسيس الحدود مساحات القواعد النحوية . كانت البدايات مع الفراء ت(207هـ) في كتابه المفقود "الحدود" ، وقد عدّد ابن النديم بعض المصطلحات النحوية والصرفية في كتابه هذا ، كحد الإعراب والجزاء وحد الجمع والمقصور...[24] بعض الباحثين المعاصرين نوّه إلى أن الفراء كان فقيهاً ومتكلماً وملمّاً بالثقافات الفلسفية، وربما أراد أن يحصر مصطلحات النحو في قواعدها وفي كتاب واحد.[25]عزّزت إحدى الدراسات الحديثة هذا الرأي وأشارت إلى أنه قصد القواعد النحوية ، وأن الحد لم يكتسب قبل القرن الرابع الهجري صبغة اصطلاحية ليصبح مصطلحاً يدل على التعريف الجامع المانع ، وأن الفراء لم يكن يُعنَى بوضع حدودٍ للمصطلح بقدر ما كان يُعنَى بشرح الظاهرة النحوية في تطبيقها الفعلي.[26]

في القرن الرابع الهجري انصبّت جهود النحويين على تطوير الحدود شرحاً وتأليفاً، وكان لكلّ جهدٍ دليلٌ يؤكدّه وغاية تبرُّره؛ إذ انقسمت مناهجهم في تأليفها إلى ثلاثة أقسام:القسم الأول أبقاها في إطار غاياتها التعليمية بالرسوم والأمثلة والشرح والقاعدة، ومن روّاده ابن السراج ت(316 هـ).وتفسيرهم لذلك هو أنّ هدفَ الحد تقريبُ النحو إلى أذهان المتعلم بطريقة سهلة وبسيطة، يقول ابن السراج: ولمّا كنتُ لم أعملْ هذا الكتاب للعالِم دون المتعلّم،احتجتُ إلى أنْ أذكر ما يقرّب على المتعلّم...ومما يقرّب على المتعلم أن يُقال له:كل ما صلح أن يكون معه يضرّ وينفع فهو اسم،وكل ما لا يصلح معه يضرُّ ويَنْفَعُ فليس باسم، تقول:الرجلُ ينفعُني والضّربُ يضرُّني ولا تقول:يضربُ يَنفعُني.[27] وأحياناً يعرّف الحدّ بلوازمه ولواحقه كقوله في حدّ الفعل: ما دل على معنى وزمان...وحدّ الخبر أن يكون بعد المبتدأ مساوياً له.[28]وهذا "لا يبلغ ماهية الشيء،وهو أخيراً ليس إلا الرَّسم".[29]

---

[20] – ينظر: فتحي الدجني، *أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي* ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط1 ، 1974 ، ص174.

[21] – سيبويه ، *الكتاب* ، تح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988، ج12/1.

[22] – ينظر : المصدر السابق ، ج34/1 – 48– 62– 98– 176–307–336 ، ج283/2 ، ج304/3–317 .

[23] – عوض القوزي ، *المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره* ، الرياض ، جامعة الرياض ، ط1 ، 1981 ، ص136.

[24] – ينظر: ابن النديم ، أبو الفرج محمد ، *الفهرست* ، تح:إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط2 ، 1997 ، ص91–92.

[25] – ينظر:مهدي المخزومي ، *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة* ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط2 ، 1958 ، ص125.

[26] – ينظر: عبد الحميد وقاف ، *مصطلح القاعدة عند النحاة* ، مجلة جامعة تشرين ، المجلد 34 ، العدد2 ، 2012 ، ص100.

[27] – ينظر:ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3 ، 1996 ، ج37/1–38.

[28] – ينظر:ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ج37/1 ، ج280/2 .

والقسم الثاني رأى أن للحدود وجهها العربي الأصيل ، فهو من روح لغتها ولم يتطبع بثقافات العصر الدخيلة، لأن الأغراض تختلف من علم لآخر. ومن رواده الزجاجي ت(337 هـ) والفارسي ت(377هـ).

والقسم الثالث جسّد مبدأ التشاركية في العلوم الإنسانية ، فعمّق علماؤه حدود النحو ووسّعوها بحصيلة معارفهم الفقهية والمنطقية والفلسفية ، وكان منهم الرماني ت(384هـ) والسيرافي ت(385هـ) . لقد استدلّ الدكتور مازن المبارك على أن:الرماني كان فرداً في طريقته من جهة ، وأن هذه الطريقة كانت قائمة على المنطق أو ممتزجة به من جهة ثانية... وأن السيرافي كان متأثراً بثقافته الكلامية وهو من علماء الكلام وبثقافته الفقهية وهو فقيه شَغَل منصب القضاء خمسين سنة .[30]

يلخّص الزَّجاجي أغراض النحويين في تلك المرحلة المفصلية بقوله:" كأنَّ لكلِّ فريقٍ منهم غرضاً في تحديدِه وقصدِه؛ فمنهم مَنْ أراد التقريبَ على المُبتدىء فحدّها من جهة تُقرّبُ عليه، ومنهم مَنْ أراد حَصْرَ أكثرِها فأتَى به ، ومنهم مَنْ طَلَبَ الغايةَ القُصوى والحدَّ على الحقيقةِ فحدّها على الحقيقةِ ".[31]

أما في القرن الخامس الهجري وما تلاه فقد توجّه النحاة إلى تفنيد حدودهم وإعادة تشكيلها وفق معايير منهجية تضبطها وتحكم مضمونها. بعضهم كعبد القاهر الجرجاني ت(471هـ) وجد اضطراباً في صياغتها فاقترح أن يُوضع الحدّ في بنية مستقلة تؤسّسُ لمجموعةٍ من العلاقات والأحكام تَنْظمُه على المستويين المعجمي والاصطلاحي يقول :" وهو أحدُ ما غَفَلَ عنه الناس، ودخل عليهم اللّبس فيه حتى ظنّوا أنه ليس لهذا العلم قوانين عقلية ، وأن مسائله مشبّهة باللغة في كونها اصطلاحاً يُتوهّم عليه النقل والتبديلُ ، ولقد فحُشَ غلطُهم فيه".[32]

وبعضهم الآخر كالأستراباذي ت(686هـ) استفاد من تشبّع الفكر النحوي بثقافات فلسفية ومنطقية ، وشكّل ذلك لديه معياراً يحدد سلامة الحدّ النحوي. يقول راداً على ابن الحاجب ت(646هـ) في حد الكلمة بأنها لفظ وُضع لمعنى مفرد:"المشهورُ في اصطلاح أهل المنطق جعلُ المفرد والمركّب صفةَ اللفظ ، فيقال:اللفظُ المفردُ واللفظُ المركّبُ ، ولا ينبغي أنْ يُخترَع في الحدود ألفاظ، بل الواجبُ استعمالُ المشهور المتعارفِ منها فيها؛ لأنَّ الحدّ للتبيين ، وليس له أنْ يقول: إنّي أردتُ بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيبَ فيه".[33]

وتتكشف تلك النزعة عند الأندلسي ت(745هـ) وهو يتابع ابن مالك ت(672هـ) في حد الكلمة فيقول: " فقولُه لفظٌ جنسٌ يشملُ المحدودَ وغيرَ المحدود، تبدأ أولاً بالجنسِ ، ثم تأتي بالفَصل ، لكنَّ المصنِّفَ أخَذَ جنساً أبعدَ ، وتركَ جنساً أقربَ وهو القولُ".[34] فالتماسَ الدّقة والبعد عن الاجتهاد في الحد أمرٌ مستحسنٌ يجبُ الوقوف عنده والثناءُ عليه ، وقد ترجم هؤلاء تلك الثقافة في فكرهم الموسوعي محتفظين بتفرّد النحو وخصوصيته.

ولكن قد تختلط أسرارُ الصناعة، فتتركُ للثقافة الجديدة أنْ تمتحنَ قدرَتها على إثبات مَنطقِها فيما شيّده النحويون من حدود . لنلاحظ كيف تتناغم اللغة والفلسفة عند الأبّذي ت(860هـ) وهو يُقحمُ عباراتٍ فلسفيةً في حدود النحو العربي؟ يقول في حدّ الكلمة بأنها: " لفظٌ دالّ بالقوة ، أو بالفعل على معنى مفرد".[35] إنّه تناغمٌ دقيقٌ وهشٌّ في آنٍ معاً.

---

[29] – عبد الأمير الأعسم ، *المصطلح الفلسفي عند العرب* ، ص 67.

[30] – ينظر:مازن المبارك ، *الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه*، دار الفكر، دمشق ، ط3 ،1995 ، الصفحتان45–47 .

[31] – أبو القاسم الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو* ، ص47.

[32] – عبد القاهر الجرجاني ، *أسرار البلاغة* ، علّق عليه : محمود شاكر ، دار المدني ، جدّة ، ط1 ، 1991، ص351 .

[33] – رضي الدين الأستراباذي ، *شرح كافية ابن الحاجب*، تح : يوسف عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران ، ط1، 1978، ج22/1.

[34] – أبو حيان الأندلسي، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تح:حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 ،2002،ج15/1.

[35] – جلال الدين المالكي*شرح حدود النحو للأبّذي* ، تح: خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 ، 2008،ص50.

ويسلك مسلكه الفاكهي ت(972هـ) بعد قرن من الزمن ، فيجمَعُ حدودَ النحو في كتاب واحدٍ يَعُود فيه إلى البدايات الأولى للحدود ، فيُساوي بين الحدّ والتعريف انطلاقاً من اتفاق النحاة والفقهاء والأصوليين على جعلهما اسمين لمسمى واحد، وهو: ما يميّز الشيء عما عداه .[36]

ألقى البحث المعاصر بظلاله على تلك الجهود ، ورصد أقوالهم بمنظار وظيفي دلالي ، ورأى أن الكلمة هي اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية، وتدل عَلَى معنى جزئي، أي: مفرد.[37] فمَنَعَ حروف الهجاء كالألف والباء من حدّها، وفَصَلها عمّا يشاركها في مطلق الصفة، ولولا ذلك لكانت صوتاً نصوّت به .

ثانياً : معايير الحدود النحوية :

1- الطرد والعكس :

تستعمل هذه الثنائية للفصل بين الحد ورسومه، وهي أهم معيار لأنها تحقق صحّته وسلامته من النقض. وهي أن نأتي" بكلامين، يقرّر الأولُ بمنطوقه مفهومَ الثاني، وبالعكس".[38] بشرط أن يتحقق الطرد والعكس معاً وإلا بانَت ركاكة الحدّ، وقلّت قدرته على حَصْرِ المحدود. فهذا شرط أساسي في الحد؛ لأن"اطراده يُثبِتُ حقيقتَه أينما وُجِدت، وانعكاسُه ينفيها حيثما فُقِدت، وهذا هو التحقيق،بخلاف العلامة، فإن العلامة تَطّرد ولا تنعكسُ".[39] كحدّهم الاسم بأنه ما جاز الإخبار عنه و" ممّا جاز الإخبار عنه وصفٌ للاسم وليس بحدّ ، لأنك تقدر على طرده وهو أنْ تقولَ:كلُّ ما يصحّ الإخبار عنه فهو اسم، ولا تقدر على عكسه وهو أنْ تقولَ: كلُّ ما لم يصحّ الإخبار عنه فليس باسم ... والحدّ يجب أنْ يكون مطرداً ومنعكساً ".[40] فاطراد الحدّ هو إثباته وعكسه هو نفيه . فكل عبارة أو تعريف لا تحقق تلك الثنائية ولا تبلغ هذا الشأن لا يمكن أنْ يُقال لها حدّ .

2- التقييد والإطلاق :

يتأسس هذا الشرط على ثنائية تضع الحدّ ضمن منظومةٌ من المبادئ يشترك في حيازتها أصحاب كلّ علم. ويتّضح التقييد في الإجماع على أن يكون الحدّ دالاً على ماهية المحدود ، فقيّدوه بقيد الماهية . ثم قيّدوه بقيد الدَّور والاحتراز عن تعريف الشيء بنفسه .[41] أما إطلاقه فمن وجهين : الوجه الأول اشتراكه بين جميع الأقوام لأن الماهيات لا تُعرفُ بعِلْمٍ دون علم ، ولا تحدّها لغةٌ دون لغة ، ولا يدركها قومٌ دون قوم . والثاني قياسه على كل اللغات ، حيث يجري الحدّ في ألفاظه الدالَّةِ عليه كأنْ " تضع حدّاً للاسم والصفة في أنَّك تضعه ، بحيث لو اعتبرتَ به لغةً غير لغة العرب ، وجدته يجري فيها جَرَيانه في العربية ؛ لأنَّك تَحُدُّ من جهةٍ لا اختصاصَ لها بلُغةٍ دون لغة . ألا تَرَى أنَّ حدَّك الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب ممّا لا يخُصُّ لساناً دون لسان".[42] وبهذه الثنائية ينطبق الحد على كافة العلوم المختلفة وفي كل اللغات .

---

[36] – ينظر:عبد الله الفاكهي،*شرح كتاب الحدود في النحو*، تح:المتولي الدميري،مكتبة وهبة، القاهرة، ط2 ،1993،ص49-80-81.

[37] – ينظر:عباس حسن،*النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة* ، دار المعارف،القاهرة، ط3، 1974،ج1/15-16.

[38] – جلال الدين السيوطي ، *الإتقان في علوم القرآن* ، تح : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 2008 ، ص566.

[39] – أبو البقاء العكبري، *التبيين عن مذاهب النحويين* ، تح:عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب، بيروت، ط1، 1986، ص124.

[40] – عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، تح : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ط1 ،1982 ، ج70/1 .

[41] – ينظر:أبو البقاء الكفوي ، *الكليات* ، تح:عدنان درويش،محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق ، ط2 ، 1981،ج20/2، ج279/2.

[42] – عبد القاهر الجرجاني ، *أسرار البلاغة* ، ص350-351 .

3 – الاستغراق والمنع :

لا بدَّ للحدّ من استغراق عناصره ويتمّ عادةً بالألف واللام وتسمى " لام الاستغراق، ونظيره كلمة كلّ مضافة إلى النكرة".[43] فقولنا الظرف كذا... يساوي في المعنى قولنا: كلّ ما كان فيه حرف الجر لفظاً وتقديراً هو ظرف فكلاهما يفيد الشمولية والعموم ، إلا أن في "كلّ" فائدة أقوى تمنع التجوّز في الشيء يقول عبد القاهر:"وينبغي أن يُعْلَم أنَّا لا نَعْني بقولنا يفيدُ الشُّمولَ، أنَّ سبيلَه في ذلك سبيلُ الشيءِ يُوجِب المعنى من أصله ، وأنه لولا مكانُ كلّ لَمَا عُقِلَ الشُّمول ولم يكن فيما سَبَق من اللفظ دليلٌ عليه ... فالمعنى أنه يمنعُ أن يكونَ اللفظُ المقتضِي الشُّمولَ مستعمَلاً على خلافِ ظاهرِه ومتجوَّزاً فيه".[44] لذلك قالوا في الاصطلاح هو:"شمول جميع الأفراد بحيث لا يخرج منها شيء".[45] وقال ابن سينا ت(428 هـ) :" ولا شك في أنَّه يكون مشتملاً على مقوماته أجْمَعَ".[46] وهذا ما جعل النحويين يستخدمون في الحدود النحوية لفظ الكلية لأنه يحقق معنى الاستغراق فقالوا في ذلك :"شرط الحدّ أنْ يستغرق المحدود".[47] كما أنهم تحرزوا من جميع الألفاظ أو العبارات التي تؤدي إلى معنى الاحتمال والشك .

ويتقاطع شرط المنعُ مع شرط الاستغراق في أن الحدّ يجب أن يمنع أي لفظ يبطله أو يخرجه عن معناه " ولا يكون كذلك؛ أي: ولا يميز الشيء عما عداه إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود فلا يخرج عنه شيء منها مانعاً من دخول غيرها فيه ".[48] كأن يُقال في حد الحرف: الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا حرف. فيُطالب القائل بحد الاسم، فإنْ فرغ من حدّه قيلَ له: وما حدُّ الفعلِ ؟ فيبدأ بحدِّ الفعل. فإذا انتهى منهما كان لديه حدٌّ جمع حدي الاسم والفعل في عبارة واحدة، وهذا لا يجوز من وجهين: الوجه الأول أنَّ المجاهيل لا تدخل في الحدود؛ إذْ لا يعقل أنْ نعرّف مجهولاً عن طريق مجهول، ومثله أن" الإخبار بالنكرةِ عن النكرةِ غيرُ مستقيمٍ في الأصلِ؛ إذْ إسنادُ المجهولِ لا نصيبَ له في الإفادةِ ".[49] والثاني يتلخص في أنَّ عبارة الحد يجب أن تتضمن رسوم المحدود ومتعلقاته ، كأنْ يُقال : وما علامات الحرف ؟ فيجيب القائل: علامات الحرف هي عدم قبول علامات الاسم والفعل . فيقال له: وما علامات الاسم والفعل؟ وهكذا حتى يزداد الجواب تعمية وبعداً عن الدقة والصواب.

4 – الاختصار والاختصاص :

يُفترض أن يكون الحدّ مختصراً بألفاظه ومتضمناً معانيها ، وقولهم :"هذا الحدّ أحصر وغيره أخصر".[50] يدل على أن طول عبارة الحد تغرقه في الغموض ، كقولنا في حدّ الفعل : كلٌّ لفظٍ مُسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء ... فحكم الإسناد يُميِّز هذا الحدّ عن غيره ، بدليل أنّنا لا نجد هذا المعنى في حدّ النعت أو البدل أو الإضافة أو في غيرها. فكلما طالت عبارة الحدّ احتاجت لمزيد من إثبات الأحكام مع احتمال نقضها .

---

[43] – أبو البقاء الكفوي ، *الكليات* ، ج141/4.

[44] – ينظر:عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز* ، تح: محمد الداية؛ فايز الداية، دار الفكر، دمشق ، ط1 ،2007 ،ص281–282.

[45] – توفيق الطويل ، *المعجم الفلسفي* ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط1 ، 1983 ، ص11 .

[46] – ابن سينا ، *الإشارات والتنبيهات* ، ج204/1 .

[47] – ابن السيد البطليوسي، *الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل* ، تح:سعيد سعودي ، دار الطليعة ، بيروت ، د.ط.ت ، ص62.

[48] – عبد الله الفاكهي ، *شرح كتاب الحدود في النحو* ، ص49 .

[49] – عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج308/1 .

[50] – ابن الأنباري ، كمال الدين ، *أسرار العربية* ، تح:محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ط1، 1957، ص10.

أما شرط الاختصاص من طريق أنّ " السَّنَن إذا عُرِفَ في البَعْضِ اكْتُفِيَ به ".[51] فيُبعِدُ الحدَّ عن إمكانية نقضه. ونلجأ إليه عادةً في الحدّ ؛ لأنه "كلما وُجدت خاصة الشيء وُجدَ ذلك الشيء ، ولا يلزم من وجود الشيء وجودَ خاصته".[52] كأن نميّز الاسم بالألف واللام وبالتنوين " ولا شبهة في أنَّ الاختصاص المستمر في الأنواع كلها آكد في الاختصاص من الكائن في نوع واحد، وذلك أنَّ التنوينَ المختصَّ بالاسم هو الذي يكون فرقاً بين ما ينصرف وبينَ ما لا ينصرف، والفاصلُ بين المعرفة والنكرة في صِهْ، والعوضُ من المضاف إليه في حينئذٍ".[53] كما نميّز في حدّ الحرف الخاص عن العام ، أو العكس ليشمل حروف المعنى كهَلْ وبَلْ والحروف التي هي الحركات كالفتحة ؛ "لأنّ الحركات أبعاضُ للحروف".[54]

5 – المباشرة والوضوح :

من شروط الحد أن يكون دالاً على محدوده دلالة مباشرة، فلا تختلف مفرداته" اختلاف تضاد وتنافر؛لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ مَن يحدّه ؛ ولكنْ ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود ".[55]. وأن يكون واضحاً لا غامضاً ، لا يحتمل التأويل ولا يحمّلنا عناء التفسير ، لذلك قال ابن سينا :" فمنهم من يُعَرِّفُ الشيء بما هو أخْفَى منه ، وأقلُّ وضوحاً ، أو يعرِّفونه بنفسه ، أو يعرِّفونه بتكراره الشيء في الحدّ نفسه في الوقت الذي لا حاجةَ فيه إلى ذلك ".[56]

وتؤكد عبارات النحويين أنَّ كلَّ حدٍّ هو تعريفٌ ، ولا يُشترط أن يكون كلُّ تعريف حدّاً على الحقيقة. فالواجبُ ؛ إذاً ، في عبارة الحدّ ألا يبتدأ معها بلفظ (الهو) لأنَّ المقصد منه الربط بين معنيين ، والرابط في هذه الحال يلغي مفهوم الحدّ ويقربه إلى التعريف " بدلالة أنَّ كل واحد منهما يقع موقع صاحبه ".[57] فإذا قلنا : الحدّ هو تعريف لصار التعريف حدّاً بطريق العكس ، وهذا لا يجوز . يقول ابن عصفور ت(669 هـ) : " لا يجوزُ أنْ يؤتى في الحدّ بـ(ما) وهي للإبهام، و(أو) وهي للشك . وهذان اللفظان وأشباههما غيرُ سائغين في الحدّ ؛ لأنَّ الحَدَّ موضوعٌ لتحديد اللفظ ، ونَصٌّ على المعنى ".[58]

وقد التمس النحويون الدقة في استعمال ألفاظ الحد وعباراته ؛ لأن حدّ أي مصطلح إنما يتحصل بمعناه ولو كان بلفظه لاختص بلغة دون أخرى . يقول أحد الباحثين المعاصرين: "ومن ثم ينبغي لها أن تتسم بالدقة والوضوح بحيث لا يكون للمصطلح في علم من العلوم أكثر من مدلول واحد، كما ينبغي دفعاً للمشاحّة والخلافات اللفظية – ما أمكن – ألا يكون للحقيقة الواحدة أو الموضوع الواحد أكثر من مصطلح ؛ أي : أكثر من تسمية واحدة أو رمز لغوي واحد يدل عليه ."[59]

---

[51] – **عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج151/1 .**

[52] – **جلال الدين المالكي،*شرح حدود النحو للأبّذي* ، ص59.**

[53] – **عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج76/1 .**

[54] – **المصدر السابق ، ج182/1 .**

[55] – **أبو القاسم الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو* ، ص46.**

[56] – **جعفر آل ياسين ، *المنطق السينوي* ، ص30 .**

[57] – **عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج258/1 .**

[58] – **ابن عصفور،علي بن مؤمن، *شرح جمل الزجاجي*، تح:صاحب أبو الجناح،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج92/1.**

[59] – **عبد الله الخثران ، *مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها* ، دار هجر ، القاهرة ، ط1 ، 1990 ، ص6.**

ثالثاً : حدود المصطحات النحوية / أمثلة تطبيقية :

1 – حدّ الكلام / الكلم :

يتأسس حد الكلام عند النحويين على أحكام حدّية هي:الانقسام والائتلاف والإفادة والإسناد ، تعدّ الفيصل في حدّه والضابط لمفرداته ، ويتقاطع مع حدّ الكلم في أمور كثيرة . فقد ورد في القرآن قوله تعالى :﴿ يَسمعُون كلامَ اللَّه ثُمَّ يُحرِّفونهُ﴾البقرة75، وقوله تعالى :﴿ حتَّى يَسْمَعَ كلامَ اللَّهِ﴾التوبة6 ، وقوله تعالى : ﴿يُريدون أنْ يُبَدِّلُوا كلامَ اللَّهِ﴾الفتح15 . وورد لفظ الكَلِم في قوله تعالى:﴿يُحرِّفُون الكَلِمَ عن مَواضِعِه﴾النساء46 ، وقوله تعالى:﴿ يُحرِّفُون الكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مواضعِه﴾المائدة41 ، وقوله تعالى:﴿ إليه يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾فاطر10.

يُعدُّ السياق القرآني معيناً على فهم حدّ الكَلِم كما ورد عند النحويين . قال سيبويه :" هذا بابُ عِلْمُ ما الكَلِمُ من العربية ، فالكَلِم:اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسمٍ ولا فعلٍ".[60] وهو يريد الكَلِمَ بمفرداته لا الكلام بائتلاف مفرداته. وجمع أبو علي الفارسي المصطلحين بقوله:" الكلامُ يأتلفُ من ثلاثةِ أشياءَ:اسم وفعل وحرف، فما جازَ الإخبارُ عنهُ من هذهِ الكلمِ فهو اسمٌ".[61] وهو يقصد الكلام بدليل أن الائتلاف لا يتحقق إلا بالإسناد، ولا يتصوّر إسناد أصلاً من ائتلاف حرف مع اسم، ولا من فعل مع فعل، أما النداء فخلاصة كلامهم فيه أنَّه على تقدير فعل محذوف فـ"لا يكونُ كلامٌ من حرفٍ وفعلٍ أَصْلاً، ولا من حرفٍ واسمٍ إلا في النِّداء نحو:يا عبد الله ".[62] فلو قصد المفردات لما أعاد لفظة الكلم في ذات العبارة للإشارة إلى الاسم. ورأى ابن جني (392هـ) أن سيبويه" ترك اللفظ الذي قد يكون أقل من الجماعة إلى اللفظ الذي لا يكون إلا جماعة".[63] وهذا يدل على أنه أراد اللفظ لا المعنى ، وفي حدّ الكلام والكلم يجب أن يراعى فيها أصول الوضع اللغوي والمبادئ العامة المشتركة بين اللغات

ولهذا علل عبد القاهر عبارة الائتلاف عند أبي علي بقوله:" لم يقل:الكلام ثلاثة أشياء على ما جرت عادة كثير من المتقدمين . وقوله: الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء ؛ لأنَّه هنا بمنزلته في قولِك: خرجتُ من البصرة. ولو قَصَدَ حَذْفَ الائتلاف لوجب أنْ يقالَ: ألفاظُ الكلام، أو أجزاءُ الكلام ثلاثةُ أشياء، أو الكلم؛ لأن الكلم جمع كلمة، والكلمة تقع على كلِّ جزء حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً ".[64] وعندما يتحقق الائتلاف يمكن الاستغناء عن ذِكْرِ ما لا فائدة منه ، فيستقل الكلام ويُعرف القصد وتتم الفائدة ويسمى كلاماً ، لأن حقيقة الائتلاف أن يكون بين المعاني لا الألفاظ ." ومِنْ أجل ذلك انقسمتِ الكَلِمُ قسمَيْنِ: مُؤْتَلَفٍ وهو الاسمُ مع الاسمِ والفعلُ مع الاسمِ. وغيرِ مؤتلفٍ وهو ما عدا ذلك كالفعل معَ الفعلِ والحرفِ مع الحرف . ولو كان التعلُّقُ يكونُ بين الألفاظِ لكان ينبغِي أنْ لايختَلِفَ حالُها في الائتلافِ، وأنْ لا يكونَ في الدنيا كلمتانِ إلاّ ويصحُّ أنْ يأتلفا".[65] ثم استعمل عبد القاهر كلمات العرب ، وحكم الانقسام بدل الائتلاف فقال:" اعلم أنَّ كلمات العرب منقسمة على ثلاثة أقسام،وهي: اسمٌ، وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنىً . فالاسمُ نحوَ: زيدٌ. والفعلُ نحوَ: قامَ. والحرفُ نحوَ: مِنْ ".[66] فألغى تداخل المصطلحين وتجاوزهما شكلاً ومضموناً إلى عبارة تربط عناصر الحدّ

---

[60] – سيبويه ، *الكتاب* ، ج12/1 .

[61] – أبو علي الفارسي ، *الإيضاح في النحو* ، تح : كاظم المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2، 1996، ص71.

[62] – عبد القاهر الجرجاني ، *دلائل الإعجاز* ، ص55 .

[63] – ابن جني ، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* ، تح:علي ناصف،عبد الحليم النجار؛عبد الفتاح شبلي ، دار إحياء التراث ، القاهرة ،ط2 ، 1994 ، ج94/1 .

[64] – عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج69/1 .

[65] – عبد القاهر الجرجاني ، *دلائل الإعجاز* ، ص428 .

[66] – عبد القاهر الجرجاني ، *التتمة في النحو* ، تح : طارق نجم عبد الله ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1984، ص103.

في بنية متكاملة من الجهة التي يكون الواحد من الاسم والفعل والحرف" كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاد نحوَ: خرجَ زيدٌ، يسمى كلاماً، ويسمى جملة ".[67] واشترط للكلام الإفادة،وهي قد تكون في المفعول الذي له"معنىً في الفعل ونتيجة له وثمرة يقصدها الفاعل".[68] كما كان للظرف والحال ... وغير ذلك .

إن فكرة تحديث الحدود النحوية طرحت مسألة وجود منهج جديد لبناء حدّ، يقوم على اكتشاف العلاقات التي تعقد عناصره فيما يمكن أن نسميه الحُكْمَ في الحد ، ولهذا السبب وجدنا أن ابن الطراوة (528هـ) يعود عن معارضته للحد الذي وضعه أبو علي بقوله:"فإن ائتلفت هذه الثلاثةُ على نظامٍ نحو قولك: قد قام زيدٌ كان كلاماً مفيداً مَقولاً لا كَلِماً،وإن ائتلفت على غير نظام نحو قولك: قامَ قد زيدٌ،كان كلِماً غير مفيد لا كلاماً".[69]ومن جاء بعده من النحويين لم يزد شيئاً على هذا الحد إلا العكبري حين ردّ على من ساوى بين الكلام والجملة ومنهم الزمخشري ت(538هـ) الذي بقي مصطلح الكلام عنده تركيباً مشروطاً بالإسناد في قوله:" الكلام هو المركَّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، ويسمى الجملة".[70] فكأنه أراد أن يقول : إن الكلام هو جملة مفيدة ولكنه لم يشترط تحقق الفائدة كما فعل عبد القاهر ، وهذا مارفضه العكبري بقوله:" الكلام عبارة عن الجُملة المفيدة فائدةً تامَّة، كقولك: زيدٌ منطلقٌ ، وإنْ تأتِني أكرمْك، وقُمْ، وصَه، وما كان نحو ذلك. فأمّا اللَّفظة المفردة نحو زيد وَحده، ونحو ذلك، فلا يُسمى كلاماً، بل كلمةً ".[71] فجعل الفائدة تامة لا ناقصة.

2 – حدّ الجملة :

يتوقف تأسيس هذا الحد على أحكام هي: الإسناد والائتلاف والفائدة والاستقلال والاستغناء. كل جملة يجب أن يتحقق فيها الإسناد ويصحّ الائتلاف بين المسند والمسند إليه ، عندئذ تستغني بهما وتستقل بنفسها وتفيد . قال سيبويه:" هذا باب المسند والمسند إليه. وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلمُ منهما بدّاً ".[72] واشترط فيها المبرد ت(285هـ) حسن السكوت عليها وتحقق الفائدة قال:"وإنما كان الفاعل رفعاً ؛ لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطَب".[73] وأضاف أبو علي الفارسي شرط الائتلاف فقال:" باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً ".[74] وهذا يعني أنها تتمتع بالاستقلال معنى ومبنى . وبه حدّد ابن جني جملتي القسم والشرط قال:" فعلى هذا يكون قولنا : قام زيد ، كلاماً . فإنْ قلت شارطاً: إنْ قامَ زيدٌ ، فزدتَ عليه إنْ رجعَ بالزيادة إلى النقصان فصار قولاً لا كلاماً ، ألا تراه ناقصاً ومنتظراً للتمام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت في حكاية القسم : حلفتُ بالله ؛ أي : كان قسمي هذا ، لكان كلاماً لكونه مستقلاً ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً من حيث كان ناقصاً لاحتياجه إلى جوابه".[75] فبقي الفعل فلما جردوه من لازمه الذي هو الفاعل خرج من إطار الجملة وصار قولاً . يقول: "

---

[67] – عبد القاهر الجرجاني ، *الجمل في النحو*، تح : يسري عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ،1990 ، ص107 .

[68] – عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج1/667 .

[69] – ابن الطراوة، أبو الحسين ، *رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح* ، تح:حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت،ط2 ، 1996،ص17.

[70] – أبو القاسم الزمخشري ، *المفصل في صنعة الإعراب* ، تح : علي بو ملحم ، دار الهلال ، بيروت ، ط1 ،1993، ص23.

[71] – أبو البقاء العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، تح : محمد خير حلواني، دار الشرق، بيروت، ط1 ،1992، ص35.

[72] – سيبويه ، *الكتاب* ، ج1/23 .

[73] – أبو العباس المبرد ، *المقتضب* ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط.ت ، ج1/8 .

[74] – أبو علي الفارسي ، *الإيضاح في النحو* ، ص72.

[75] – ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، *الخصائص* ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط2 ، 1952، ج1/18.

ألا ترى أنك إذا قلت: قامَ وأخليتَه من ضمير، فإنه لا يتم معناه الذي وضع الكلام عليه وله؛ لأنَّه إنما وُضِعَ على أنْ يفاد معناه مقترناً بما يسند إليه من الفاعل، وقامَ هذه نفسها قولٌ، وهي ناقصةٌ محتاجة إلى الفاعل".[76]

أما عبد القاهر الجرجاني فلم يفصل بين علم النحو وعلم المعاني حين عرّفها بقوله:" هي تأليفٌ بين حَدِيْثٍ ومحدَّثٍ عنه ، ومُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه".[77] السياق اقتضى البدء بالضمير، ولو وضع لفظة كلٌّ مكانه كان حدّاً لها على الحقيقة؛ لأجل أنه مطرد ومنعكس. والحديث والمحدَّث عنه يعني الإخبار، وهو إفادة بتلازمه مع الإسناد، وبه يتحقق استقلال الجملة، وكل ما يأتي بعد المسند والمسند إليه لا يدخل في حدها. أما الائتلاف فمعناه "الإفادةُ، وذلك لا يكونُ إلا بين الاسم والاسم كقولِك: زيدٌ أخوكَ، فزيدٌ مبتدأ وأخوك خبرُه، كلٌّ واحد منهما اسم. أو بين الفعل والاسم، كقولِك: خَرَجَ زيدٌ، وسارَ بَكْرٌ، وانطلقَ عبدُ اللهِ، فهذه أفعال، وما بعدها مُخْبَرٌ عنه".[78] فهو يكتفي بالتأليف بين طرفين تحكمهما علاقة الإسناد. أما قولنا: ضَرَبَ زيد عمراً. فعمرو ليس داخلاً في الجملة، وهو زيادة يمكن أن تؤثر على مقصد الكلام لا الجملة. ينوّه أحد الباحثين المعاصرين إلى ذلك بقوله:" الإمام الجرجاني حين يستخدم تعبير الجملة يقصد به أصغر بنية نحوية تعتبر كلاماً تاماً يمكن السكوت عليه؛ لاشتمالها على المسند إليه والمسند في أبسط صيغة لهما".[79] أما الجملة من الشرط والجزاء فحكمها حكم الجملة الواحدة من وجهين: الوجه الأول هو أن الجزاء يتوقف على الشرط كما كان الخبر موقوفاً على المبتدأ...والوجه الثاني هو أنه قد يجوز أنْ تُخرِجَ الكلام عن الجزاء فتقول: تأتيني فتعودُ الجملة عن الإفادة، لإغنائك لها عن أنْ ترتبط بأخرى، وإزالتك المعنى الذي أوجب فَقْرَها إلى صاحبة لها، إلا أنَّ الغرضَ الأوّل يبطُلُ والمعنى يتبدَّلُ.[80]

أما ابن هشام ت(761 هـ) فلم يشترط تحقق الفائدة في الجملة ، وإنما اشترطها في حدّ الكلام قال :" الكلام هو القول المفيد بالقصد. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله نحو: قامَ زيدٌ، والمبتدأ وخبره نحو: زيدٌ قائمٌ وما كان بمنزلةِ أحدهما. وبهذا يظهر لكَ أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أنْ فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذْ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس بكلام".[81]

3 – حدّ الاسم :

يتحدد الاسم بأحكام حدّية هي : الإعراب ، والدلالة على معنى ، وعدم الاختصاص بالزمان . حدّ سيبويه الاسم بالمثال بقوله :" فالاسمُ رجلٌ وفَرَسٌ وحائطٌ ".[82]وحدّه ابن السراج بقوله:" الاسمُ ما دلَّ على معنى ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغيرَ شخص".[83] وأيّده أبو علي الفارسي بقوله:"لم يقتصر فيه على قوله ما دل على معنى إذ لو اقتصر عليه لالتبس بالحرف، ألا ترى أن الحروف كلها تدل على معان ...وقوله يكون ما يدل عليه شخصاً وغير شخص يخصّصُ

---

[76] – **ابن جني ، *الخصائص* ، ج1/ 19 .**

[77] – **عبد القاهر الجرجاني ، *أسرار البلاغة* ، ص373 .**

[78] – **عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج93/1 .**

[79] – **جعفر دك الباب ، *الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني*، مطبعة الجليل ، دمشق ، ط1، 1980، ص75.**

[80] – **ينظر : عبد القاهر الجرجاني ، *أسرار البلاغة* ، ص111 .**

[81] –**ابن هشام الأنصاري *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*،تح:مازن المبارك؛محمد حمد الله،دار الفكر،بيروت،ط1972،3 ،ص490.**

[82] – **سيبويه ، *الكتاب* ، ج12/1 .**

[83] – **ابن السراج ،محمد بن سهل، *الأصول في النحو* ، ج36/1.**

صفة يكون، لا يشركه فيه الحرف ، ولا يشركه فيه الفعل.[84] ولم يزد الرماني ت(384هـ) عليه شيئاً إلا دلالة البيان فقال: "كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالةَ البيان".[85] وجد عبد القاهر الجرجاني أن كلامهم أقرب إلى التعريف منه إلى الحدّ فلا الاستغراق محقق ، ولا المنع موجود ، وحدودهم تلك لا تطّرد ولا تنعكس ، قال:"و قد ذُكِر للاسم حدود لم يسلم منها شيء . والصحيح أنْ يقالَ : كلُّ لفظٍ عُرِي من الدلالة على الزمان لامن طريق الوضع والظرفية وكان له إعراب لفظاً أو تقديراً فهو اسم ".[86] فتجريده من الدلالة على الزمان أمكن أن يضمَّ إليه المصادر الصريحة والمؤولة ؛ لأنَّها متضمنة زمناً غير متعين لا يستفاد منه نحوَ : " اجلس ما دام زيد جالساً تريد:اجلسْ وقتَ دوامِ زيدٍ جالساً، ثمَّ تحذف المضاف فتقول: اجلسْ دوامَ زيدٍ جالساً ".[87] فالزمان " من لوازمها وضروراتها مستفادٌ من الوقت المحذوف".[88] وبتجريده من الزمان استطاع أن يُخرِج الفعل الذي يدلّ على الحالة المتحصلة من اقتران الحدث مع الزمان " لأنَّ الاسم موضوع في أول أحواله للدلالة على الذات بنفسه ، وعلامة يميزه عن غيره من الذوات الأخرى".[89] ثم قيّده بالوضع اللغوي؛ لأنَّ الأصل عند النحويين يقوم على "إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول".[90] لهذا خرجت المشتقات لأنَّها فروع ، " والحدودُ يُراعى فيها الأوضاع لا ما يُفهم من طريق الاشتقاق أو غيره ممّا هو من لوازمه".[91] وقيّده بالظرفية ليشمل أسماء الزمان نحوَ اليوم وإذا...، لأنَّ الزمانَ مستفادٌ منها كما كان المكان مستفاداً من أين[92]. وأخرج بالإعراب الحروف؛ لأنَّه" لا يكونُ لها إعرابٌ بوجه".[93] وباللفظ لظهور الحركات عليه كالضمة ، وبالتقدير ليضمّ مالا يظهر عليه عَلَمُ الإعراب ، نحوَ كيف .

4 – حدّ الفعل :

يدور حدّ الفعل حول حكمين هما:الإسناد ، والدلالة على المعنى والزمان . بدأ سيبويه هذا الحد بالتعريف فقال:" أمّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيتْ لِمَا مضى ولما يكونُ ولم يقعْ ، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ".[94] وزاد ابن السراج حكماً آخر وهو الدلالة ، بقوله:" ما دلَّ على معنى وزمان ، وذلك الزمانُ إما ماضٍ وإما حاضرٌ وإما مستقبلٌ".[95] أما الفارسي فاستبدله بالإسناد قال:"وأمّا الفعلُ فما كان مستنداً إلى شيء، ولم يُسند إليه شيء".[96] وأكده عبد القاهر من وجوه:الأول أن الفعل إذا لم يستقم أنْ يكون مخبراً عنه ومسنداً إليه فقد انفصل من الأسماء... والثاني أن الأسماء نحو متى وإذا وما شاكلهما ، إذا أسندت إلى شيء كان مرتبتها بعده والفعل لا يكون مؤخراً في النية البتّة... والثالث أن الحرف لا يكون مسنداً ولا يسند إليه. ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ كلُّ لفظ جاز أنْ يسند

---

[84] – ينظر: أبوعلي الفارسي ، *المسائل العسكريات في النحو العربي* ، تح:علي المنصوري ، دارالثقافة، عمان، ط2، 2002، ص59.

[85] – أبو الحسن الرماني ، *رسالتان في اللغة* ، تح: إبراهيم اسامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 1984 ، ص67.

[86] – عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج1/149 .

[87] – المصدر السابق ، ج2/717 .

[88] – ابن يعيش ، موفق الدين ، *شرح المفصل للزمخشري* ، تصحيح: محمد عبده ، المطبعة المنيرية ، القاهرة ، د.ط.ت ، ج1/23.

[89] – ينظر : عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج1/152– 153 .

[90] – ابن جني ، *الخصائص* ، ج2/457 .

[91] – ابن يعيش ، *شرح المفصل* ، ج1/22 .

[92] – ينظر : عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج1/78 .

[93] – المصدر السابق ، ج/149 .

[94] – سيبويه ، *الكتاب* ، ج1/12 .

[95] – ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ج1/38 .

[96] – أبو علي الفارسي ، *الإيضاح في النحو* ، ص71.

إلى الاسم مقدماً عليه ولم يجز أنْ يسند إليه شيء فهو فعل،وكل ما لم يحصل فيه هذه الشرائط فليس بفعل،كنتَ مصيباً. وهذا هو عينُ الطَّردِ والعكس.[97] فالإسناد كافٍ ليفرق بين الحرف والفعل والاسم ، وإذا استطعنا أن نستغني بلفظٍ واحدٍ في الحدّ كان ذلك أقوى له وأمتنَ . أما الدلالة على المعنى والزمان فلا تعدُّ فصلاً من حدّ الفعل بدليلين:أولهما أن الفعل يدل" على ضَرْبٍ وزمان بمعنى اختصاص وحالة بينهما".[98]والثاني أن من الأسماء ما يتضمن الزمان كالمشتقات. واعترض العكبري(616هـ) عليه بقوله: هذا الحدّ رسمي؛ إذْ هو علامةٌ وليس بحقيقيٍّ؛ لأنَّه غيرُ كاشفٍ عن مدلول الفعل لفظاً، وإنما هو تمييز له بحُكْمٍ من أحكامه. ثم رجّح ما قاله سيبويه لأنه جمع فيه قوله :أمثلة، والأمثلة بالأفعال أحقّ منها بالأسماء والحروف، ثم إنه أشار إلى دلالتها على أقسام الزمان.[99] وأمّا كانَ الناقص فأصلها التمام كقولك: قد كانَ الأَمرُ ، أي قد حَدَثَ ولكنَّهم خلعوا دِلالتها على الحَدث وبقيت دِلالتها على الزّمان، وهذا أمرٌ عارضٌ لا تُنقَضُ به الحدودُ العامة".[100]

5 – حدّ الحرف :

يتأسس هذا الحدّ على حكمين هما: عدم التصرف في المعنى ، وعدم الإعراب . إن حدّ الكلام يكشف عما ينفرد به الحرف عن الاسم والفعل من خلال ثبوت معناه وتحققه بالائتلاف معهما. فسيبويه يلجأ إلى المثال في حدّه فيقول:" وأما ما جاء لمعنّى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو ثُمَّ وسَوْف و واو القسم ولام الإضافة ونحوها".[101] ويكتفي أبو علي الفارسي بعبارة :" ما جاءَ لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ ".[102] أما عبدُ القاهرِ فأعاد تنظيم عناصر الحد وفق أحكامه الحدّية ، فقال :" الحرفُ ما دلَّ على معنى غيرِ متصرفٍ ، ولم يكن له إعرابٌ بوجهٍ ، ولم يتضمن الزمانَ . وهذا مطردٌ منعكسٌ، إذْ ما مِنْ لفظٍ تجتمعُ فيه هذه الشرائطُ إلا أنَّ يكون حرفاً ، وما مِن لفظٍ يتعرَّى منها إلا ولا يكونُ من الحروف".[103]

فعدم التصرف يعني افتقاره لغيره في حصول دلالته كقولنا:" ضَرَبَ زيدٌ ، فيأتلف الفعل مع الاسم ويحصل بائتلافهما فائدة لا نعقلها من كلٍّ واحد منهما على الانفراد ، ثمَّ تعتور تلك الفائدةَ معانٍ وأوصافٌ كالنفي في قولِك: ما ضَرَبَ زيدٌ، والاستفهام في قولِك:أضُرِبَ زيدٌ ؟ ".[104] فمحصول الائتلاف تمّ بالإسناد، وضم الحرف إليهما قد غذّاه بدلالة لم يكن ليأخذها التركيبُ لولا اندماجه بهما." فلو كان الحرف ممّا يوثر في الائتلاف لوجب أنْ تزول الإفادة بسقوطه ، كما أنَّك إذا أسقطت من الجملة أحد أجزائها فقلت في قولِه خرجَ زيدٌ ، خرجَ ، أو زيدٌ ، من غير شيء آخر تضيفه إليه كانت الفائدة مفقودة ".[105] إذ لو كان له دلالة في أَصْلِ الوضع لكان مع الاسم أو الفعل جملة، وهذا لا يعقل. وإنما ميّزوا بين المعنى الناتج من الإسناد ، والمعنى الذي ينتج من دخول الحرف عليهما ، وهذا المعنى المستحدث للحرف يفارقه ، وإلا لما قالوا إنَّ للباء أربعة عشر معنى . وبعدم الإعراب أخرج الأسماء من الحدّ ؛ لأنَّها

---

[97] – ينظر : عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج1/77 – 79 .

[98] – المصدر السابق ، ج1/153 .

[99] – ينظر: أبو البقاء العكبري، *مسائل خلافية في النحو* ، ص68–69.

[100] – أبو البقاء العكبري ، *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين* ، ص142 .

[101] – سيبويه ، الكتاب ، ج1/12 .

[102] – أبو علي الفارسي ، *الإيضاح في النحو* ، ص72 .

[103] – عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج1/85 .

[104] – المصدر السابق ، ج1/153 .

[105] – المصدر السابق ، ج1/95 .

لا تكون إلا معربة أو مبنية في موقع المعرب. وبعدم تضمن الزمان أخرج الأفعال؛ لأنَّه لا يتصور فعل إلا وقد تضمن الزمان. فلما تحققت شروط الحد وكان مطرداً نحو قولنا: كلُّ ما دل على معنى غير متصرف ، ولم يكن معرباً ، ولم يتضمن الزمان ، فهو حرف ، ومنعكساً نحو قولنا : كلُّ ما لم يدل على معنى غير متصرف ، وكان معرباً ومتضمناً الزمان فليس بحرف ، جاز لنا أن نقول في عبارة الحرف : هي حدّ له على الحقيقة .

الاستنتاجات والتوصيات:

حاول النحويون العرب في كل مرحلة من مراحل التأليف أن يضعوا نظرية قادرة على تشييد حدود نحوية تتّسم بالاختصار والوضوح في ألفاظها وعباراتها ، والدقة في نظْم عناصرها ، وبمعايير تضمن سلامتها من النقض وبُعدها عن الخطأ . وهذا البحث استعرض جهود أهم النحويين في تأسيس حدودهم النحوية ، وكشف بعض الجوانب الإشكالية التي دفعتهم إلى شرحها وتفنيدها وتصويبها ، ثم انتهى إلى النتائج الآتية :

– في بدايات النحو الأولى كانت غايات النحويين تتوجّه نحو بناء حدود لأهداف تعليمية صرفة ، ومن المعتقد أنهم تلمّسوا طريق الحدود بمفردات النحو أو مقدماته ، كالكلمة والكلام والاسم والفعل والحرف . وكانوا يستندون ؛ إما إلى توصيفها في بابها ، وإما بتمثيلها بالأمثلة والشرح . فاتّسمت تعاريفهم الأولى بالسطحية حيث اختصت بمظاهر المصطلح وأعرَاضه ، ولم تتجذّر في حقيقته وماهيته .

– أخذ مفهوم النحويين للحدّ النحوي في القرنين الثاني والثالث الهجريين طابعاً لغوياً تمثّل بالقاعدة النحوية أو الصرفية . ثم تطور في القرن الرابع الهجري مع دخول الثقافات الجديدة ليكتسب صفة المصطلح ، وبرز تياران في تأليف الحدود ؛ التيار الأول مجدد ، والتيار الثاني محافظ .

فالمجددون تأثروا فعلياً بتلك الثقافات نتيجة اشتغالهم بالعلوم الوافدة ، ورأوا أن التحقيق المنطقي للحدود لا يؤثر على حقيقتها.وتظهر عندهم مقولات منطقية كالجنس والفصل ، وبالقوة وبالفعل ، والموضوع والمحمول...إلخ.

أما المحافظون على خصوصية النحو وأصالته فلقد حرصوا على إبعاد الحدود عن تلك الثقافات ، وكانوا يناقشون الحدّ من جهة عناصره وخصائصه والحُكْمَ فيه ، وهذا ما أمكنهم من ضبطه في بنية واحدة مستقلة .

– يجب أن يكون الحدُّ مختصراً بلفْظِه ، ومُميِّزاً محدودَه عمّا يشاركه في مُطْلَقِ الصفة ، ومانعاً غيرَه من الالتباس به ، ومراعياً الأصلَ والمواضعةَ اللغويَّةَ لا ما يُفهَمُ من طريق الاشتقاق .

– للحد النحوي معايير تحققه وتضبطه ، وهي تتمثّل في الثنائيات الآتية : الطرد والعكس ، والتقييد والإطلاق والاستغراق والمنع ، والاختصار والاختصاص ، والمباشرة والوضوح .

أخيراً ، وفي ضوء النتائج التي توصلنا ، أتمنى أن تدفع هذه الدراسة الباحثين في النحو إلى إعادة قراءة الحدود النحوية من جديد ، وأن تتآزر جهودهم مع الباحثين في كل فروع الدراسات الإنسانية لتطوير حدود المصطلحات في كل علم ، وأن يتعاونوا فيما بينهم بهدف الوصول إلى قاسم مشترك بينهم يوحّد نظراتهم في هذا المجال ، ويمهّد الطريق لتأليف كتب تهتمّ بالحدود وتفصّل أحكامها وطرق صياغتها .

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .
- الأستراباذي، رضي الدين. شرح كافية ابن الحاجب. تح: يوسف عمر، مؤسسة الصادق، طهران،ط1، 1978.
- الأعسم، عبد الأمير. المصطلح الفلسفي عند العرب. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط2 ،1989.
- آل ياسين ، جعفر . المنطق السينوي . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط1 ، 1983 .
- الآمدي ، سيف الدين . المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين . تح : حسن الشافعي ، دار وهبة القاهرة ، ط2، 1993.
- الأندلسي، أبو حيّان. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تح:حسن هنداوي، دار القلم،دمشق، ط1،2002.
- ابن الأنباري، كمال الدين . أسرار العربية . تح:محمد البيطار، المجمع العلمي، دمشق ، ط1، 1957.
- ابن الأنباري، كمال الدين .نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985.
- الباجي،أبو الوليد.المنهاج في ترتيب الحجاج.تح:عبد المجيد تركي،دار الغرب الإسلامي،بيروت ط3 ،2001
- ابن بطال، أبو الحسن. شرح صحيح البخاري. تح: ياسر بن إبراهيم ، دار الرشد، الرياض ، ط2 ،2003.
- ابن جني،أبو الفتح عثمان . الخصائص . تح:محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2 ،1952.
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تح:علي ناصف؛عبد الحليم النجار؛عبد الفتاح شبلي ، دار إحياء التراث ، القاهرة ،ط2 ، 1994.
- ابن رشد . شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان . تح : عبد الرحمن بدوي ، المجلس الوطني للثقافة والعلوم ، الكويت ، ط1 ، 1984.
- ابن السراج،محمد بن سهل.الأصول في النحو.تح:عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط3 ،1996.
- ابن السيد، البطليوسي.الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تح: سعيد سعودي، دار الطليعة بيروت، د.ط.ت.
- ابن سينا . الإشارات والتنبيهات . تح : سليمان دنيا ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ، 1983.
- ابن الطراوة ، أبو الحسين ، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، تح:حاتم الضامن . عالم الكتب، بيروت، ط2 ، 1996،ص17.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح جمل الزجاجي.تح: صاحب أبو الجناح، دار الكتب العلمية، بيروت ط1،1998 .
- ابن النديم ، أبو الفرج محمد . الفهرست . تح : إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط2 ، 1997 .
- ابن هشام ، الأنصاري . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تح : مازن المبارك ؛ محمد حمد الله ،دار الفكر بيروت ، ط3 ، 1972 .
- ابن يعيش ، موفق الدين . شرح المفصل . تدقيق : محمد عبده ، المطبعة المنيرية ، القاهرة ، د.ط.ت.

– الجرجاني ، عبد القاهر . أسرار البلاغة . علّق عليه : محمود شاكر ، دار المدني ، جدّة ، ط1 ، 1991 .
– الجرجاني،عبد القاهر. التتمة في النحو . تح:طارق عبد الله ، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، ط1 ،1984.
– الجرجاني،عبد القاهر . الجمل في النحو . تح:يسري عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ،1990 .
– الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز . تح:محمد الداية؛ فايز الداية ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ،2007 .
– الجرجاني، عبد القاهر . المقتصد في شرح الإيضاح. تح:كاظم المرجان، دار الرشيد ، بغداد ، ط1 ،1982.
– الجوهري، إسماعيل بن حماد. تاج اللغة وصحاح العربية. تح:أحمد عطار، دار العلم، بيروت، ط4، 1987.
– حسن،عباس. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية. دار المعارف، القاهرة، ط3، 1974.
– الخثران ، عبد الله . مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها. دار هجر، القاهرة ، ط1 ،1990.
– الدجني ، فتحي ، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي . وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط1 ، 1974.
– دك الباب، جعفر. الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني. مطبعة الجليل، دمشق ، ط1، 1980.
– الرماني ، أبو الحسن . رسالتان في اللغة . تح: إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 1984 .
– الزجاجي ، أبو القاسم . الإيضاح في علل النحو. تح : مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت، ط3 ، 1979.
– الزمخشري،أبو القاسم . المفصل في صنعة الإعراب . تح:علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت، ط1 ،1993.
– السراقبي ، وليد . مظاهر ثقافة أبي حيان الأندلسي . مجلة التراث العربي ، دمشق ،العدد98 ، 2005.
– السمعاني، أبو المظفر. قواطع الأدلة في الأصول. تح:محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 1997.
– سيبويه ، عمرو بن عثمان . الكتاب . تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988.
– السيوطي،جلال الدين.مقاليد العلوم في الحدود والرسوم.تح:محمد عبادة، مكتبة الآداب القاهرة،ط1،2004.
–السيوطي،جلال الدين.الإتقان في علوم القرآن. تح:شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط1، 2008.
– الشاطبي ، أبو إسحق . الموافقات . تح : مشهور آل سلمان ، دار ابن عفان ، الرياض ، ط1 ،1997.
–الطبرسي، الفضل بن حسن.مجمع البيان في تفسير القرآن.تح:محسن العاملي، دار الأعلمي، بيروت، ط1،1995.
– الطوسي ، أبو جعفر ، التبيان في تفسير القرآن ، تح: أحمد العاملي ، دار إحياء التراث ، القاهرة ، د.ط.ت.
– الطويل ، توفيق ؛ سعيد زايد . المعجم الفلسفي . مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط1 ، 1983 .
– العكبري ، أبو البقاء . التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.تح:عبد الرحمن العثيمين،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ط1، 1986 .
– العكبري، أبو البقاء . مسائل خلافية في النحو . تح:محمد خير حلواني، دار الشرق ، بيروت، ط1 ،1992.
– الفارسي ، أبوعلي . الإيضاح في النحو . تح : كاظم المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1996.
– الفارسي ، أبوعلي . المسائل العسكريات . تح:علي جابر المنصوري، دارالثقافة ، عمّان ، ط2، 2002.
– الفاكهي ، عبد الله . شرح كتاب الحدود في النحو. تح:المتولي الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة،ط2 ،1993.
– الفراهيدي ، الخليل بن أحمد . كتاب العين. تح: مهدي مخزومي ، مؤسسة الأعلمي، بيروت ، ط1 ،1988.
– القوزي ، عوض . المصطلح النحوي نشأته وتطوره . الرياض ، جامعة الرياض ، ط1 ، 1981 .

– الكفوي، أبو البقاء . الكليات . تح: عدنان درويش ؛ محمد المصري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ط2 ،1981.
– المبارك ، مازن . الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. دار الفكر، دمشق ، ط3 ،1995 .
– المالكي ، جلال الدين . شرح حدود النحو للأبّذي، تح:خالد فهمي، مكتبة الآداب،القاهرة، ط1 ،2008.
– المبرد ، أبو العباس . المقتضب . تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط.ت .
– المخزومي ، مهدي . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2 ،1958.
– وقاف،عبد الحميد . مصطلح القاعدة عند النحاة . مجلة جامعة تشرين . المجلد 34 ، العدد2 ، 2012.